السياسة العامة وعلاقتها بالسياسة العامة الأمنية
(دراسة مفاهيمية)
Public Policy and its Relationship with Public Security Policy
(Conceptual Study)

د.ولاء الدين سعيد خطاب 1
أ.عماد مفتاح فرج 2
Dakhil58@gmail.com

الملخص :

تحتل دراسة السياسة العامة في البلدان العربية والعالمية حيزاً واسعاً في حقل العلوم الاجتماعية، وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في مراحل تطور مفهوم السياسة العامة من خلال جمع معظم تعريفات السياسة العامة وآخر ما وصل إليه البُحاث والمفكرون من تعريفات، خصوصاً بعد تزايد الاهتمام بموضوعات دراسة السياسة العامة، والتي تعتبر أداة شديدة الأهمية تعتمدها السلطات العامة في تحديد المشكلات ومواجهتها، وكذلك التعريف بالسياسة العامة الأمنية وعلاقتها بالسياسة العامة في إطار نظري ومفاهيمي .

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة – السياسات العامة – السياسة العامة الأمنية – النظام السياسي – القوة – الحكومة.

1. كلية الاقتصاد- جامعة طبرق
2. كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي

Abstract:

The study of public policy in Arab and other countries occupies a wide space in the field of social sciences. This study aims to investigate the stages of development of the concept of public policy by collecting most of the definitions of public policy and the latest definitions of researchers and thinkers، especially after the increased interest in the topics of public policy study. Which is considered a very important tool adopted by the public authorities in identifying and confronting problems، as well as defining public security policy and its relationship to public policy in a theoretical and conceptual framework.

Keywords :Public Policy، Public Security Policy، Political System، Power، Government.

مقدمة :

يعد موضوع دراسة السياسة العامة من الموضوعات المهمة والحيوية خاصة مع تزايد اهتمام الحكومات والأنظمة السياسية باختلافها؛ لسد حاجات المجتمع والاستعانة بعلماء السياسة في هذا الحقل المعرفي في الفترة الأخيرة، بالرغم من قدم مفهوم السياسة العامة حيث تمتد جذوره إلى فترات تاريخية سابقة، إلا أن شأنه كشأن غيره من العلوم الاجتماعية لايزال يشهد الكثير من الاختلاف في وجهات النظر، مثل عدم الاتفاق حول تعريف السياسة العامة، حيث تعددت التعريفات التي قدمت المصطلح واختلفت في الطرح والمنظور.

فقد اتسمت في بادئ الأمر الدراسات التقليدية بالاهتمام المحدود بأفعال الحكومة ،حيث كان اهتمامهم آنداك منصب في التعرف على الحكومة والبناء المؤسسي لها ودراسة الدستور وشكل الدولة وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

ثم بدأ الاهتمام بالسلوك والأنشطة والممارسات والأدوار الفعلية وزاد الاهتمام بالأسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي مما أثرى التحليل السياسي بتفسير التفاعلات بين الفاعلين السياسيين دون التطرق إلى العلاقة بين هذه التفاعلات السياسية التي تفرزها، وعُرِفت تلك الفترة بالمرحلة السلوكية.

وتزايد الاهتمام بالسياسة العامة وأهدفها وأنواعها وطريقة صنعها وتقييمها بناء على أثرها على المجتمع مع تأثر علماء السياسة بحركة ما بعد

السلوكية لحل مشكلات المجتمع عن طريق الأبحاث العلمية، فالسياسة العامة تمس كافة نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما تمس جميع أفراد المجتمع.

ومع تنامي البعد الدولي تزايد الاهتمام بتطوير "السياسات العامة" على المستوى الدولي في حقبة التسعينيات حيث أصبح ما يمكن تسميته "بالسياسة العامة الدولية "، وذلك بما يتوافق مع تغير دور الدولة عن طريق إضفاء المزيد من المرونة في دراسة وتحليل القضايا السياسية والفاعلين السياسيين، وهذا ما أثرى حقل السياسة العامة في الآونة الأخيرة،**(حسين ،2018،ص2).**

لذا سنحاول في هذا البحث أن نتناول ماهية السياسة العامة بشكل عام والمراحل التي مرت بها، وأن نبين ارتباط السياسة العامة بمفهوم السياسة العامة الأمنية والعلاقة بينهما، من خلال مبحثين رئيسين؛ يناقش الأول تطور مفهوم السياسة العامة، ويدرس الثاني مفهوم السياسة العامة الأمنية وعلاقتها بمفهوم السياسة العامة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول تسليط الضوء على مفهوم السياسة العامة ومراحل تطوره ومحاولة تقديم تصور نظري ومفاهيمي.

أهداف الدراسة:

1- معرفة مفهوم السياسة العامة ونشأته من خلال مراحل تطوره.

2- التعرف على السياسة العامة والسياسات العامة.

3- البحث في علاقة السياسات الأمنية بالسياسات العامة.

4- إضافة تعريفات جديدة لمصطلح السياسة العامة.

إشكالية الدراسة: لمعرفة مفهوم السياسة العامة والسياسات العامة الأمنية في التساؤل الآتي :

هل يوجد فرق بين السياسة العامة والسياسات العامة، وهل هناك علاقة بين السياسات العامة والسياسة الأمنية ؟

فرضية الدراسة:

بالرغم من أن علاقة السياسة العامة بالسياسة العامة الأمنية علاقة الكل بالجزء إلا أن تعريفاتهما لا تتطابق.

منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة مناهج متنوعة شملت المدخل القانوني والمدخل التاريخي، كما لجأت الدراسة إلى الأسلوب الكيفي في معالجة المعلومات المتعلقة بالدراسة، وكذلك احتاجت الدراسة إلى الاستعانة بالمنهج المقارن والمدخل الوظيفي ومدخل النظم، بالإضافة إلى منهج الدراسات المسحية.

تقسيمات الدراسة:

- **المحور الأول : ماهية السياسة العامة.**
- **المحور الثاني: مفهوم السياسة العامة الأمنية وعلاقتها بالسياسة العامة.**
- **خلاصة الدراسة.**

1- المحور الأول: ماهية السياسة العامة" Definition of Public Policies "

أولاً: مراحل السياسة العامة وتطورها

"Stages of Public Policies and its development "

قبل الخوض في مفهوم السياسة كان علينا لزاماً أن نتحدث عن مرحلتين في تطور هذا المفهوم قبل أن يثبت وجوده كمصطلح في حقلي العلوم السياسية والإدارية على حد سواء، حيث إن الإنسان منذ وجوده وتكون الحضارات عرف أشكالاً مختلفة من التنظيمات، ومن أهم الظواهر التي اهتم بها الإنسان هي ظاهرة الحكم وشؤون الرئاسة، والتي اعتقد أنها قادت إلى مفهوم الدولة في العصر الحديث، فالإسهامات الإنسانية على مر العصور مرت بمرحلتين قادت إلى تطور مفهوم السياسة العامة من خلال تتبع السياسات العامة في الحضارات السابقة. (العالم،2016، ص،157).

المرحلة التقليدية "Traditional Stage"

يعد حقل السياسات العامة حقلاً قديماً في الممارسة، ويأتي هذا القدم من الارتباط بالمشكلات المجتمعية التي هي محور علم السياسات ومحاور تحليلاته،

وقد كانت أمور الإدارة وفنون الحكم والقيادة والرئاسة والتدبير وغيرها تنحصر في أيدي الطبقات الحاكمة فقط. (الربايعة، 2004، ص13)

وتعد حضارة بلاد ما بين النهرين هي الحضارة الأقدم، حيث اشتهرت بحسن التنظيم الإداري، إذ يعد "حمورابي" الملك السادس في الحضارة البابلية أول من أدار الدولة الموحدة سياسياً ونظم شؤون الإنفاق والجباية وأسس الجيش وجعل الخدمة فيه إلزامية وصنع أول شريعة قانونية، فيما شهدت الحضارة الفرعونية تطوراً إدارياً وتنظيماً حكومياً يعد سابقاً لعصره نسبياً ، وعلى درجة عالية من الكفاءة في النظر بالشؤون العامة. (العبيدي،2019،ص ص14،13)

أما الحضارة الصينية فقد بلغت تقدماً ملموساً في التنظيم السياسي فهي أول من اشترطت المؤهلات العلمية للتعيين في الوظائف العامة.

وبالنسبة لحضارة الإغريق اهتم مفكروهم بشؤون الحكم والسلطة وتبنت الدولة الإغريقية أشكالاً مختلفة للسياسات، كذلك قدمت الحضارة الرومانية نموذجاً للممارسة الواقعية للسياسات العامة، وتميزت باهتماماتها القانونية والعسكرية بشؤون السلطة والحكم الذي نتج بسبب الطابع القانوني والتقسيم الجغرافي لأقليمها وطريقة صياغة الحكم بها. (العبيدي،2019، ص15).

اهتمت الحضارة الإسلامية وفق ما أقر الكتاب والسنة بجميع قضايا المجتمع ومنها ما يخص السياسة والحكم في الدولة وما تقوم عليه السياسة العامة المتمثلة بالعدل والمساواة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والعديد من

الإسهامات في مجال تطوير الفكر السياسي والإداري وإرساء قواعد عامة في القيادة والسلطة كالشورى.(العبيدي،2019،ص15).

المرحلة الحديثة " Modern Stage"

شهد مفهوم السياسة العامة تطوراً مرحلياً مهماً في المجالين المعرفي والعلمي، وأصبح يلقى اهتماماً واسعاً من المفكرين والبُحاث السياسيين والإداريين بل حتى القانونيين، وقد قُسِمت هذه المرحلة إلى فترات زمنية أو تاريخية متتالية جاءت كالتالي:

1-فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى:

في منتصف القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام يتجلى حينما كانت الجامعات الأوروبية تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية، وقد كان الاهتمام ينصب في السياسات التي تنتجها الحكومات والإشارة إلى القوة التي تسهم في بلورة السياسات وتأثيرها على المجتمعات، وقد أثرت تلك الفترة في الفكر الإنساني بطروحاتها المتصلة بوصف المؤسسات الحكومية المنوطة بصياغة أو وضع السياسات العامة من خلال التطرق إلى البناء المؤسسي.

وبالرغم من اهتمام الدراسات الفلسفية والفكرية في تلك الفترة للفلاسفة والمفكرين السياسيين واهتمامهم الكبير بقضايا تطور المجتمعات وسبل تنظيمها وانصهارها في شكل معين من أشكال الدولة، إلا أن هذه الدراسات كانت مجرد وصف لسلوك الحكام وما يصدر عنهم من أمور تخص مجتمعاتهم، ولم تكن فيها إشارة واضحة للسياسة العامة سوى بعض المفاهيم في الحكم والسلطة والتدبير

والرئاسة، الأمر الذي جعل تلك الفترة تتعرض للنقد من خلال وصف دراستها وتحليلها بالسطحية. (العالم،201،ص158).

2- فترة ما بين الحربين العالمتين الأولى والثانية:-

بدأت هذه الفترة حين اعترفت جامعة "هارفرد" في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1937 بتخصص الإدارة وأنشأت لها مدرسة متخصصة؛ ليعد استقلالاً عن الفلسفة الأخلاقية بينما كان المفكرون والبُحاث وقتها يركزون اهتمامهم على دراسة النظم السياسية للدول وعلى نظريات نشأتها وأوجه الشبه والاختلاف في دساتيرها وسلطتها إلا أن العمليات السياسية التي حظيت باهتمامهم اقتصرت على تشريع القوانين وعلى الانتخابات ودور الأحزاب السياسية وتقاسم السلطة والحكم دون العناية بمضمون أو محتوى السياسات العامة وظل في هذه الفترة اهتماماً جزئياً محدوداً. (العبيدي،2019،ص14).

3- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

تعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية والتركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها ومضامينها وأساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي بحسب الأولويات والإمكانات المتوفرة، وقد تبنت الولايات المتحدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية مبدأ تكليف المختصين في حقول علم النفس والسياسة والاقتصاد والإدارة بدراسة السياسات العامة المقترحة أو المنفذة وتقديم التوصيات اللازمة للجهات الرسمية، وعليه أنشأت الحكومة الأمريكية مؤسسات علمية خاصة وعامة اختصت بالعمل في مجال السياسات العامة ،(فائق،ب

ت ،ص2) وكان من نتائج المجهود الفكري لأعوام الخمسينيات من القرن العشرين بروز مصطلح (علم السياسة العامة) بطابعيه الفكري والتجريبي حيث تبلوربفضل الجهود الفكرية لعالم الاقتصاد السياسي (هارولد دي لاسويل)، الذي تطرق إلى العمليات التبادلية والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذ عملياتها. (العالم،2018،ص159).

وفي بداية الستينيات وبعد ظهور المدرسة السلوكية أصبح مفهوم السياسات العامة وما يختص بعملية تحليلها مرتبطاً إلى حد ما بالعلوم السياسية بعد عجز العلوم الاجتماعية بما فيها الإدارة العامة عن تقديم مرتكزات عملية يمكن الاعتماد عليها في عملية تحليل السياسات العامة، كما يقول الكاتب **(يكزيل دورور)"Yakzil Douror"** (ليمام، بارة،2015،ص 25).

وبدأ الاهتمام بدراسة منهج تحليل النظم الذي تحول من تسليط الضوء فقط إلى تسليطه على أبعاد متعددة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونتيجة لهذا التحول أصبح القطاع الخاص والأحزاب والقوى الاجتماعية محورالاهتمام والبحث في تلك السنوات.(العبيدي،2016،ص21).

ومع بداية السبعينيات تزايد الاهتمام بدراسة تحليل السياسات العامة وخصوصاً تحليل مخرجات النظام السياسي، بسبب تعاظم المشكلات الاجتماعية والسياسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ظهرت الحاجة داخل مؤسسات الحكومة الأمريكية إلى تحليل هذه المشكلات ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها، وهكذا انتقل حقل السياسات العامة من الوصف إلى التحليل، بل وصار

محل دراسة مقارنة في أواخرالسبعينيات بين مختلف الدول. (العبيدي،2016،ص22)

وفي عقد الثمانينيات تم التركيز على مشكلات التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي ومشكلات التجارة الدولية والشرق الأوسط.

وخلال التسعينيات وما بعدها وانتقالاً إلى متطلبات القرن الحادي والعشرين، وما نتج عن التطورات الكبرى والتي عُرِفت بالإنجازات التكنولوجية وثورة الاتصالات، وما نتج عنها من انعكاسات مباشرة وعلى أعلى درجة من التأثير على مضامين أجندات السياسة العامة في معظم دول العالم.(العبيدي،2016،ص22).

حصلت تغيرات في دور الدولة بارتفاع مستويات التفاعل بين مؤسسات ومنظمات القطاعين الخاص والعام، فضلاً عن تزايد وتعاظم أدوار الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية، فظهرت كتابات جديدة تركز على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة وتدخلها في السياسات العامة الداخلية للدولة، وبالتالي التأثير فيها وكذلك دور ما يسمى بالقطاع الثالث (المنظمات غير الحكومية) في صنع السياسات العامة، وأصبح العديد من البُحاث والكُتّاب يسمون هذا الحقل (السياسات العامة) باسم العمل العام. (بوخنفر،2018،ص41).

وبالنسبة للدول العربية لم تكن غائبة أو متأخرة كثيراً عن الاهتمام بحقل السياسة العامة ودراسة السياسات العامة وتحليلها، ولكن هذا الاهتمام لا نجده في

جميع الدول العربية، مما يعني لا يرقى إلى درجة طموح الكثيرين ممن يرغب بتشجيع الحكومات الوطنية على تقنين مؤسسة عمليات اتخاذ القرارات فيها، فنرى بعض الدول العربية كالسعودية والأردن قد تنبهت إلى أهمية توظيف علم السياسة العامة كما أن دولة الإمارات العربية قد اتّبعت نهجاً مماثلاً للسعودية والأردن ، حيث قام الباحثون والمختصون في الدولة بربط مخرجات السياسات المختلفة مع بعضها البعض . (ياغي ، 2009،ص25-26)

ثانياً: مفهوم السياسة العامة" Concept Public Policies"

عند النظر إلى تعريفات (السياسة العامة) في العديد من الأبحاث والدراسات المختلفة يلاحظ اختلاف الباحثين في تحديد تعريف السياسة العامة وعدم وجود اتفاق بين المفكرين والبُحاث على تعريف محدد، ويرجع ذلك إلى اختلاف بيئاتهم التي وُجِدوا فيها، وكذلك انتماءاتهم الفكرية والأسس العلمية التي ينطلقون منها. (العالم،2016،ص154)

بحيث أول من عرفها **(هارولد لاسويل)** **"Harold Lasswell"**

بأنها "من يحوز على ماذا، ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية ، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة والنفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من المستحوذين على مصادر القوة. **(lasswell ،1958،p23)**

وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية السياسة العامة بكونها "سياسات الحكومة وتحددها بأنها مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية،

تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيف تصنع الأهداف أو كيف يمكن تنفيذها، فالسياسات العامة بهذا المعنى تحدد من خلال الأهداف والوسائل " (سليز، 2015، ص108)

يعرف **(أبراهام كابلان)** **"Kaplan،A"**

السياسة العامة بأنها "برنامج عمل يستهدف تحقيق الأهداف والقيم والممارسات عن طريق القيام بتطبيقات محددة" (حسين، 2018، ص7)

يعرف **(دي كوسيولاس)** **Kousoulas،"D"**

السياسة العامة بأنها " تلك القرارات التي تصنعها الهيئات الحكومية من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع" (الفهداوي، 2014،ص 38)

يعرف **(ديفيد أستون)** **"Eastton"،D**

السياسة العامة بأنها " توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة " (الفهداوي ، 2001، ص35)

عرف **(توماس أر، داي)** **Dye)،R،(Thomas**

السياسة العامة بأنها ما تقرر الحكومة عمله أو تركه " (الدعجة، العلي، 2021، ص17،داي، 1992، ص203)

يعرف (ايرا شاركنسكي) "A Sharkn sky،I"

السياسة العامة بأنها " النشاطات الهامة للحكومة " (حسين، 2018، ص9)

يعرف (هنري توني) "H"،"Teune

السياسة العامة بأنها " تلك الوسائل التي تعتمدها الحكومات لإحداث تغيير معين داخل النظام الاجتماعي للدولة " (حسين ،2018،ص9)

يعرف (رتشارد روز) "R"،"Rose

السياسة العامة بأنها "سلسلة من الأنشطة المرتبطة " (حسين، 2018،ص9)

يعرف (ميشيل ليبسكي) "Michal Lipsky"

السياسة العامة بأنها "عملية منتظمة تنطوي علي مجموعة من القرارات التي تصممها الحكومة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية) (حسين، 2018،ص8)

يعرف (مارك ليندنبرج) "M،"Linden berg

السياسة العامة بأنها " عملية نظامية ديناميكية للمساومة والتبادل والتعبير عن من يملك ماذا ؟ ومتى؟ وكيف ؟ كما تعبر عن ماذا تريد ؟ ومن يملكه؟ وكيف ممكن أن أحصل عليه؟" (حسين، 2018،ص9)

يعرف (كارل فريدريك) "Karl Freidrich": السياسة العامة بأنها " برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة؛ لتوضيح

الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها؛ للوصول إلى هدف محدد أو لتحقيق غرض مقصود. (هلال، 1988،ص12)

يعرف **(ميشيل روسكن)** **"Roshin،M "** : السياسة العامة بأنها "تلك الطلبات – طلبات المواطنين – التي تعد بمثابة المدخلات التي تستشعرها الحكـــومات ويعالجها متخذ القرار عن طريق المخــرجات التي تنطوي على العمـــليات والنشـــاطات والقرارات السلطوية، فضلاً عن تفعيل دورالتغذية المرتدة لأغراض التعديل والإضافة"(حسين،2018 ، ص 8).

يعرف **(جابريل ألوند)** **"Almond،G"**

السياسة العامة بأنها " محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات مطالب ودعائم مع المخرجات من قدرات وقرارات وسياسات للتعبير عن أداء النظام السياسي " (مهنا ، دت ، ص 101)

يعرف **(روبرت أستون)** **"Estone،Robert "**

السياسة العامة بأنها " العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها" (حسين، 2018، ص 10)

يعرف **(جارد روز)** **" Rose،G،"**

السياسة العامة بأنها " سلسلة من الأنشطة الحكومية المترابطة قليلاً أو كثيراً على أن نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلاً وليست قرارات منفصلة" (أندرسون ، 1999،ص 15)

يعرف **(جمس أندرسون) "Anderson،James E "**

السياسة العامة بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع" (أندرسون ، 1999 ، ص 15)

يعرف **(مايكل كرافت) "Kraft،M" ، (سكوت فيرلونغ) "Furlang،S"**

السياسة العامة بأنها "عملية تصرف الحكومة أو عدم تصرفها عند التجاوب مع مشكلة اجتماعية ما" (ياغي ، 2009 ، ص 20)

يعرف **(بي غى ، بيترز) peters،G،"B"**

السياسة العامة بأنها " مجموع النشاطات الحكومية التي تؤثر في حياة الناس سواء قامت الحكومة بهذه النشاطات بنفسها أو أنها قامت بها من خلال مندوبين أو وكلاء لها " (ياغي، 2009، ص 20)

يعرف **(خيري عبد القوي)** السياسة العامة بأنها:

"تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها ، تمهيداً لاختيار البديل الذي يقترح شكل سياسة عامة ملزمة ، تنطوي على حل مرضي للمشكلة " (عبد القوي ، 1989 ، ص 92).

يعرف **(أحمد رشيد)** السياسة العامة بأنها:

"برنامج عمل حكومي لفترة زمنية مستقبلية يتضمن مجموعة قرارات تتخذها المؤسسات الحاكمة في الدولة، لها طابع سلطوي وملزم لجميع رعاياها، وتتضمن

هذه القرارات الغايات المطلوب تحقيقها والتوصل إليها في فترات محددة والوسائل التي تستخدم لذلك الغرض. (رشيد ،1993 ، ص 101)

يعرف **(كمال النوفي)** السياسة العامة:

"مجموعة قرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشؤون الخارجية أو الدفاع ...إلخ" (مرسى ، 2011 ، ص 11)

يعرف **(نائل عبد الحافظ العواملة)** السياسة العامة:

"تخصيص سلطوي للقيم كما أنها منهج هادف يوجه التعامل مع قضايا ومشكلات مجتمعية حيوية" (العواملة ،1999 ، ص 20)

يعرف **(علي الدين هلال) وآخرون** ممن وضعوا معجم المصطلحات السياسية " السياسة العامة " مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو أشكال أو مخرجات النظام السياسي ، بصدد مجال معين ، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية، والأحكام القضائية. (هلال ، 1994 ، ص 84)

يعرف**(فهمي خليفة الفهداوي)** السياسة العامة:

"تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكراً و فعلاً) بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية والتحسب لكل ما

ينعكس عنها وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويتها بما يجسد تحقيقاً ملموساً للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع" (الفهداوي ، 2001، ص 38).

تعرف **(سلوى شعراوي جمعة)** السياسة العامة:

"مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة لمواجهة مشكلة ما سواء بشكل وقائي أو بشكل علاجي" (مرسي ، 2011، ص 118)

يعرف **(النعمي السائح العالم)** السياسة العامة:

"تلك المخرجات التي تصدر عن الجهات الصانعة للسياسة العامة (الجهات التشريعية ، التنفيذية ، القضائية ، الإدارية) على شكل لوائح وقرارات وقوانين استجابة للمدخلات أو الطلبات أو القضايا التي تظهر على الساحة من الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية داخل المجتمع وفي مختلف المجالات " (العالم،2016 ، ص 156)

تعرف **(مها يحيى محمد أحمد حسين)** السياسية العامة:

"برنامج عمل إداري رشيد تسعى من خلاله الدولة كجهاز رسمي وحيد إلى تغيير المحيط الاجتماعي السياسي والاقتصادي تحقيقاً لبعض الأهداف السياسية (العامة) وذلك من خلال الأدوات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف من خلال ترتيب الأولويات والإمكانات المتاحة، حيث تشكل السياسات العامة من ثنايا تفاعل مؤسسات الدولة الرسمية مع قوى مجتمعها اللارسمية" (حسين ، 2018 ، ص12)

من خلال التعريفات السابقة نلاحظ تعدد تعريفات السياسة العامة واختلاف البُحاث والمفكرين في تحديد مفهوم أو منظور معين لتعريف هذا المصطلح، حيث صنفها بعض الباحثين من منظور ممارسة القوة (السلطة)، وبرز تيار آخر يعرف السياسة العامة من منطلق آخر يختلف تماماً من منظور القوة وهو منظور الحكومة (المؤسسي) من خلال كونها تمثل عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات داخل الأجهزة الحكومية في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية ، بينما عرّف البعض الآخر السياسة العامة من منظور تحليل وأداء النظام فمن المهم أن تولد السياسة العامة في رحم بيئتها وتنتقل إلى النظام السياسي عبر قنواته (الرسمية وغير الرسمية)، وهذا ما يعكس البيئات التي وجدوا أو عاشوا فيها البُحاث والمفكرين، وكذلك اختلاف المنطلقات الفكرية التي ينطلق منها، (العالم ، 2016 ، ص 156).

ويرى الباحثان أن السياسة العامة هي" عملية التفكير في مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق المصلحة العامة".

وكذلك عرفها بأنها " سلوك الأنشطة والممارسات والأدوار الفعلية بين الفاعلين السياسيين داخل الدولة وفي بيئتها الخارجية"

ثالثاً: المفاهيم المتشابهة والمتقاربة من مفهوم السياسة العامة:

تزخر الأدبيات السياسية بمفاهيم تجسد الأوجه المختلفة للسياسة العامة **"Public Policy"** حيث إنها تنتهي بمصطلح العامة **"Public"**، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المصلحة العامة **"Public Interest"** والقطاع العام **"Public Sector"**، والنظام العام **"Public Order"** . (أبوخشيم ، 2021 ، ص 18)

وبالتالي فإن هذه المجالات تحتاج إلى تدخل الحكومة أو العمل الجماعي على الأقل، وللسياسة العامة مسميات كثيرة منها السياسة الحكومية، برامج الحكومة، السياسة العمومية، المشاريع العامة ، أي من هذه المصطلحات فهو يشير إلى نشاطات الحكومة ومؤسسات الدولة لحل مشكلات المجتمع.(ياغي،2009،ص11) وهناك مصطلحات ترتبط بمصطلح السياسة العامة وقد يخلط البعض بينهما مثل الإدارة العامة **"Public Administration"** ، فإحدى تعريفاتها هي "مجموعة النشاطات والإجراءات التي تتضمن تنفيذ وتطبيق البرامج الحكومية وتحويلها إلى نتائج ملموسة بأكبر مقدار من الكفاية بما يحقق الرضا لأفراد الشعب (مصطفى ، 2000، ص156) ، فالإدارة العامة هي الأداة التنفيذية للسياسة العامة وتحولها إلى إجراءات مجسدة على أرض الواقع، كذلك مصطلح الإستراتيجية الوطنية وتعرف بأنها " علم وفن تنسيق استخدام عناصر القوة الوطنية لتحقيق أهداف الأمن الوطني للدولة (الرويلي ،2010 ،ص28) وخلاصة القول إن السياسة العامة هي أداة الإدارة العامة والخطة الإستراتيجية العامة هي إحدى روافد السياسة العامة ، وهي جزء من علم السياسة العامة.

- **أنواع السياسات العامة " Types of Public Policies"**

هناك العديد من التصنيفات لأنواع السياسات العامة، و لكن أهمها من صنفها استناداً إلى وظائف النظام السياسي التي يؤديها النظام كالتالي :

1. **السياسات العامة الاستخراجية" Extractive Public Policies "**

تقوم كل النظم السياسية حتى البسيطة منها باستخراج الموارد المادية والبشرية من بيئاتها سواء الداخلية أو الخارجية، وبالتالي تعبر عن القدرة الاستخراجية للنظام السياسي في شكل الخدمة العسكرية والخدمات العامة الإلزامية الأخرى مثل الاشتراك في هيئات المحلفين والأشغال التي تفرض على المجرمين المسجونين، (العالم ، 2016 ،ص 161) ويمكن قياس القدرة الاستخراجية للنظام السياسي عن طريق حساب متوسط نصيب المواطن من الحجم المطلق للمواد، وتعد الضرائب أكثر أشكال وأنواع السياسات الاستخراجية شيوعاً في الدول المعاصرة. (حسين، 2018 ،ص 16).

2. **السياسات العامة التوزيعية وإعادة التوزيع**

" Distributive Public Policies "

تخصص الوكالات الحكومية في النظم السياسية بمختلف أنواعها الأموال والسلع والخدمات على الأفراد والجماعات في المجتمع من أجل الاستفادة منها، مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة والمنح والامتيازات التي تقوم لطلبة الجامعة.(السائح، 2016، ص61)

وتجدر الإشارة هنا إلى التفريق بين أنماط المخصصات الحكومية، فيجب التمييز بين الاعتمادات الحكومية الرامية لتلبية احتياجات الأفراد المادية والاعتمادات الحكومية المواجهة للتنمية الاقتصادية والاعتمادات الحكومية

المخصصة للمرافق العامة من الصحة والتعليم والأمن والدفاع (حسين، 2018 ،ص16)

3. **السياسات العامة التنظيمية "Organizational Public Policies** "

يمارس النظام السياسي عمليات الضبط والرقابة لمختلف الأنشطة والسلوكيات للالتزام بدواعي المصلحة العامة، وتطبيق القانون بما يضمن عمل المجتمع أو عدم عمله، وفرض العقوبات اللازمة عند حصول أي تجاوزات على مستوى المجتمع ككل استناداً إلى شرعية النظام السياسي وتمتعه بالجبرية القانونية.

تجلت القدرة التنظيمية للنظام السياسي خصوصاً مع تنامي دور الدولة واتّساع النشاط التنظيمي لها لمواجهة المشكلات المتزايدة التي صاحبت عمليات التنمية والإصلاح الاقتصادي (حسين، 2018، ص 16).

4. **السياسات العامة الرمزية" Symbolic Public Policies** "

تهدف النظم السياسية من وراء السياسات العامة الرمزية إلى تعبئة الجماهير، ورفع حماستهم الوطنية من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمة وعن القيم والإيدولوجيات المتمثلة في المساواة والديمقراطية ، كذلك استخدام الرمو ز السياسية لترسيخ الإحساس بالمواطنة وتقديم التوعية بأهمية الولاء الوطني من أجل الوطن، وذلك من خلال الاحتفاء بتلك الرموز الوطنية والمحافظة على الآثار والرموز

التاريخية، وهذا كله يقلل من معارضة النظام السياسي وقبول شرعية الحكومة وسياستها العامة.(العالم،2016،ص16)

يأتي التصنيف الآخر لأنواع السياسات العامة والذي يصنفها من خلال أهداف النظم السياسية وعلاقة الدولة مع بيئتها الداخلية والخارجية كالتالي: (حسين، 2018، ص 17)

1. السياسات العامة المتخذة من أجل تحسين الظروف المعيشية على مستوى المجتمع.

تستهدف الدولة من خلال هذه السياسات تحسين الأوضاع المعيشية على مستوى المجتمع من خلال تحسين البرامج التعليمية والاجتماعية والبيئية والصحية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الدخل على مستوى المجتمع عن طريق تلبية حاجات المواطنين وتوفير الدولة للدعم الاقتصادي والاجتماعي اللازم لتوفير حياة كريمة لأفراد المجتمع ككل.

2.سياسات عامة متخذة من أجل المحافظة على النمو، وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاستثمارية.

مع تعاظم الدور الاقتصادي والاتجاه إلى عمليات التحديث والتنمية والإصلاح الاقتصادي، بات للسياسات العامة دور واضح وحيوي في مواجهة المشكلة الاقتصادية الكامنة في ندرة الموارد الاقتصادية في مقابل الحاجات، فجاءت الحاجة إلى بلورة سياسة عامة من أجل الحفاظ على الموارد الاقتصادية للدولة وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والتنمية الاستثمارية من خلال العمل على

تشجيع الاستثمارات وزيادة الإنتاج، وكذلك بلورة سياسات قادرة على الحد من البطالة والسيطرة على معدلات التضخم في المجتمع.

3. سياسات عامة متخذة من أجل حفاظ الدولة على سيادتها وأمنها القومي.

تستهدف هذه السياسات حفاظ الدولة على سيادتها على المستوى الإقليمي والحفاظ على استقلالها من خلال الهوية الوطنية والحضارية للدولة، وبناء القوة العسكرية وتحقيق الأمن القومي داخلياً وكذلك المحافظة على الثروات وحماية الممتلكات الاقتصادية للدولة والحفاظ على المجال الحيوي للدولة خارجياً.

المحور الثاني: السياسة العامة الأمنية" Security Public Policies "

تعد السياسة الأمنية من بين أهم السياسات المتخذة في ظل الأهداف الكبرى للدولة، فلقد كانت السياسة العامة في أول الأمر المسؤولة عن حفظ الأمن الداخلي والخارجي وجباية الأموال، فلم تقم أي حضارة دون تدبير شؤون أمنها وتقوية أصول الحكم فيها قبل أن تتطور لتصبح مهام الحكومات العصرية معقدة ومتوسعة في ظل دولة الرفاهية ودولة المؤسسات؛ لتصبح لها مهام إنتاجية وتسويقية وخدمية، لتأخذ بعدها عدة صور في ظل النظم الحديثة الديمقراطية التي تتجلى فيها بوضوح معالم السياسات العامة. وقد تطور مفهوم السياسة العامة الأمنية بتطور مفهوم الأمن، فقد عُرِف الأمن في أولى مراحله بأنه "الحرية من التهديدات العسكرية"، وفي مرحلة ثانية يعرف الأمن بأنه "مزيج من المتغيرات العسكرية وغير العسكرية" ، واعتبر

بأنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في إطار الحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية ، وبذلك أصبح للأمن بعد اجتماعي ، يضمن المساواة في المكانة والدور مما يضمن عدم تعرض الأمن الوطني للخطر

وبعد تحديد **(روبورت ماكنمار) Rebort،"Mcnanamar** " "أن مصدر الخطر قادم أساساً من الفقر والتخلف" أُضِيف بعد اقتصادي؛ ليصبح للأمن بعد عسكري واجتماعي واقتصادي. (بوبشيش،العجل، 2020 ، ص 15)

تعريفات السياسة العامة الأمنية " Definitions of Public Security Policy"

تعرف السياسة العامة الأمنية بأنها "مجموع الترتيبات التشريعية والتنظيمية المستعملة لإدارة المجال الأمني، وكذلك النشاطات والبرامج العامة التي تعمل النخب المحلية والوطنية على إنجازها وحتى الإدارات، سواء أكانت بمفردها أم باشتراكها مع شركاء آخرين جمعويين كانوا أم تجاريين"(صابري ، 2015، ص 16) وهناك تعريف آخر للسياسة العامة الأمنية وهو "أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع أو المجتمعات جماعية أو عن طريق ممثلي هذا المجتمع لمعالجة مشكلة أمنية معينة؛ لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه. (القريوتي ، 2006 ، ص 30)

تعرف السياسة العامة الأمنية بأنها "ذلك التصور الأمني المحدد للمنهجية الأمنية للدول وأفضل السبل لتحقيقها ، وفقاً لأيديولوجيات قائمة على نظام

فكري متجانس، يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى وبالتالي تجسيدها كسياسة أمنية لدولة ما" (خزف الله ، 2007، ص 105)

كذلك تعرف السياسة العامة الأمنية بأنها "حزمة من القرارات تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك".(زياني، حجيج، 2013 ، ص 3)

وتعرف السياسة العامة الأمنية بأنها "تلك البرامج والخطط المتبعة من السلطات (السياسية والأمنية) بتفعيلها لتوفير أكبر قدر من الحماية الداخلية والخارجية للأمن الوطني والقومي بكل أبعاده ومستوياته ومقوماته وذلك بهدف المحافظة على النظام العام، وكذلك استقرار أمن الدولة، وبالتالي الحفاظ على استمرارية فاعلية النظام. (النذير،السعيد ، 2020 ، ص 42)

تقترب تعريفات السياسة العامة الأمنية من تعريف الأمن أساساً، فهناك من يرى بأن "الأمن يهتم بالإجراءات التي تتخذها الدولة لحفظ أسرارها وحماية رعاياها، كما أنه يقترب من معنى التنمية والرفاهية الاجتماعية ومحاربة الجوع والفقر".

– علاقة السياسة العامة بالسياسة العامة الأمنية Relationship of Public Policy with "Public Security Policy

ذكرنا فيما سبق بأن السياسة العامة في بادئ الأمر كانت مهمتها الحفاظ على الأمن الداخلي و الخارجي وجباية الأموال وتقوية النظام السياسي قبل أن تتطور في شكل الدول العصرية وتتوسع مهام الحكومات في العصر الحديث، أي أن السياسة العامة كانت ذو طابع أمني. وبعد التطور الذي شهده مجال السياسة العامة لم تنقطع علاقة السياسة العامة بالطابع الأمني ، إذ نرى أنواع السياسات العامة (الاستخراجية والتوزيعية والتنظيمية والرمزية) تصبغ السياسة العامة الأمنية كل نوع وتمسه سواء نظرياً أو تطبيقياً.

فالسياسة الأمنية هي ذلك الجزء من الكل فهي مكملة للسياسة العامة القائمة على مجموع البرامج والخطط المتبعة من الحكومات والهادفة إلى تحقيق التنمية الدائمة والمستدامة كون هذه الأخيرة لايمكن القيام والتحقق بدون سياسة أمنية فعالة وهادفة (النذير،السعيد ، 2020 ،ص 43)

ولا يمكن لأي دولة أو حكومة مهما كانت إمكاناتها الاقتصادية ومواردها المادية والبشرية من تلبية المطالب التي يتقدم بها مواطنوها أو معالجة جميع مشكلاتهم إلا بتوفير الأمن عن طريق سياسة أمنية واضحة المعالم . هناك مؤشرات للسياسات العامة، منها الإيجابية التي قد تعزز الثقة بين المواطنين والنظام وطرح حالة من الرضا الشعبي وأيضاً هناك مؤشرات

سلبية تسهم في تعزيز الإحباط ، وتساعد على توسيع الفجوة بين الشعب والنظام، فاليأس من إقدام نظم الحكم على وضع سياسات إصلاحية في الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي قد يؤدي إلى تنامي روح العداء، والسخط على المجتمع ومؤسساته، وتأتي هذه المؤشرات عن طريق نتائج السياسة العامة الأمنية. (البصراتي ، 2020 ، ص16)

وعلى أرض الواقع ، ليس لمفهوم السياسة العامة الأمنية أن يطغى على السطح دون الأخذ بين الاعتبار مسألة علاقته مع السياسات العامة التي هو جزء منه، فالسياسة العامة الأمنية هي محاولة من أجل إدارة العلاقة بين قطاع الأمن، المجتمع ، وباقي القطاعات العامة وحتى في إطار ترتيب المتخصصين في مجال السياسات العامة بمختلف أنواعها ، في ضوء أهداف المجتمع الكبرى والتي على أثرها تقوم علاقات الدولة والحكومة مع المحيط الداخلي والخارجي، تشمل السياسة العامة ثلاثة محاور رئيسة هي:

- السياسات العامة الأمنية التي تسعى إلى الحفاظ على النظام العام والأمن الوطني.
- السياسة العامة الاقتصادية التي تهتم بالحفاظ على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- السياسة العامة الاجتماعية التي تهدف إلى الارتقاء بشروط الحياة الاجتماعية والعدالة (صابري، 2015 ، ص15).

- خاتمة الدراسة

يعتبر موضوع السياسة العامة من بين أهم الموضوعات المتداولة في حقل العلوم السياسية بشكل خاص والعلوم الاجتماعية بشكل عام، ولكن اختلف المنظرون في هذا المجال في وضع مفهوم واحد أو تعريف واحد للسياسة العامة.

وتعقيباً على ما سبق عرضه من مراحل تطور مفهوم السياسة العامة يمكننا أن نخلص إلى أن:

- هناك علاقة وطيدة نستنتجها من خلال مراحل تطور المفهوم بين السياسة العامة والسياسة العامة الأمنية، حيث ارتبطت المراحل الحديثة في تقسيمها بالحربين العالميتين الأولى والثانية بعد أن كانت المرحلة التقليدية تعد السياسة العامة هي نفسها السياسة العامة الأمنية.

- السياسة العامة كانت حكراً على الحكومة أو النظام والذي بدوره له سلطة التقدير في اتخاذ الإجراءات وتوزيع الموارد والقيم داخل المجتمع؛ ليأخذ بعدها صوراً عدة في ظل النظم الحديثة ولم تعد السياسة العامة وصنعها حكراً على الحكام وكمصلحة لتفاعلات عدة رسمية وغير رسمية على جميع المستويات المحلية والأقليمية والدولية .

- السياسة العامة هي عملية مشتركة بين صانعي السياسة العامة الرسميين والمشاركين فيها غير الرسميين .

– لا يمكن فصل السياسة العامة عن سياق التنمية الشاملة، فهي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، فهي كالمثلث قاعدته سياسية وضلعاه اقتصادي والآخر اجتماعي.

– السياسة العامة تلك التفاعلات بين الفاعلين السياسيين التي تقضي إلى ظاهرة لها عدة أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية.

– إن الإدارة العامة هي أداة وجهاز تنفيذي للسياسة العامة، وتسهم الإدارة العامة في صنع وبلورة عدة سياسات.

– إن الخطة الإستراتيجية هي إحدى روافد السياسة العامة، فالسياسة العامة في غالب الأحيان تعتمد على الخطط وبرامج العمل التي تتولاها السلطة الرسمية العامة بمختلف مراكزها، وقد يدخل في تنفيذ أطراف غير رسمية، وبالتالي فالتخطيط الإستراتيجي جزء من السياسة العامة.

– عند المقارنة بين تعريفات السياسة العامة وتعريفات السياسة العامة الأمنية من منطلق أن السياسة العامة الأمنية جزء مهم من السياسة العامة ، فإننا نجد هناك اختلاف وعدم تطابق، فالسياسة العامة الأمنية تحتوي على أسلوب معين من إجراءات الحكومة فهي تمثل ما نقوم بتطبيقه وليس ما ننوي القيام به يقول (بلدوين) "**Baldwin**" إن حقل الدراسات "السياسة العامة" يبدو أنه كان مجهزاً بشكل سيئ لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك بخروجها من فترة الحرب الباردة بمفهوم ضيق للأمن الوطني واتجاهها

لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة. (بوبشيش، لعجل،2020ص 20)

وبالرغم مما تقدم يمكننا أن نمثل العلاقة بين السياسة العامة وبين السياسة العامة الأمنية بالعلاقة بين الكل والجزء، فأهم السياسات التي تولي لها الدولة نصيباً كبيراً من الاهتمام السياسة العامة الأمنية حيث تمس القطاعات الحساسة في الدولة، إن الأمن شرط ضروري لحدوث التنمية السليمة والمستدامة ، وإن حدوث التنمية يزيد من قدرة البلاد على تحقيق الأمن لمواطنيها، وباعتبارها مجموعة القرارات التي تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك.

وقد تكون السياسة العامة الأمنية إيجابية في صياغتها أو سلبية، وهي من أقوى السياسات التي تنعكس على السياسة العامة.

مصادر الدراسة:-

المراجع باللغة العربية:-

1. أحمد رشيد،نظرية الإدارة العامة للسياسة العامة والإدارة ،القاهرة: دار النهضة 1993.
2. تلا عاصم فائق، السياسات العامة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
https:// coadec.vobaghdad.edu.iq
3. جمس أندورسون، صنع السياسة العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،1999م.
4. حسن عبدالله الدعجة – عبدالله بنفريح العلي، التكامل بين السياسة العامة والإستراتيجية في تحقيق رؤية 2030 للملكة السعودية ، AJSP ، العدد السادس والثلاثون ،2021م
Net,ajsp,www
5. خيري عبدالقوي، دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل،ط1 ، 1988م.
6. ديفيد أل سيلز، الموسوعة الدولية والاجتماعية ،الجزء الثاني،المركز القومي للترجمة، ط1، 2015م.

7. رفيق بوبشيش، راضية لعجل، السياسة العامة الأمنية: دراسة في أهم النماذج الدولية الرائدة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلة 13، العدد1، 2020م.
8. سالمة ليمام، سمير بارة، صنع السياسات العامة "دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة الأردن: دار ماجدولاي للنشر والتوزيع،2015.
9. سيف الدين صابري، دور الاتحاد الأوروبي في صناعة السياسات العامة في الدول المغاربية" تجريم الهجرة غير الشرعية نموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015م.
10. شتاتحة النذير، بوزرقوطة السعيد، محددات السياسات الأمنية في الجزائر 1990 – 2019 رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور– الجلفة –، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2020م.
11. صالح زياني، آمال حجيج، السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي و المشروع الأمني الطموح، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد1، سبتمبر2011م 2013/9/1 ، WWW.ASJP.cerist.dz
12. الطاهر بن خزف الله ،النخبة الحاكمة في الجزائر1962 – 1982 بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية ، الجزء الأول ، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع 2007م.

13. عادل حسن مصطفى، الإدارة العامة، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 2000م.

14. عبد الفتاح ياغي، السياسة العامة النظرية والتطبيق، جامعة الإمارات العربية المتحدة،2009م.

15. العبد بوخنفر، تحليل السياسات العامة في الجزائر،1989 – 2016، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: دراسة حالة، رسالة دكتوراة، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،2018م.

16. علي هلول الرويلي، الأمن الوطني السعودي "آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية"، الرياض ط1، 2015م.

17. علي الدين هلال (محرر)، تحليل السياسة العامة: قضايا نظرية ومنجهية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسة،1988م.

18. علي الدين هلال،معجم المصطلحات السياسية،مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة،1994م.

19. فاطمة الربايعة،" تحليل السياسة العامة، نظرة في الممارسة ":علي الدين هلال (وآخرون،،،،) تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ،القاهرة،: مركز دراسات واستثمارات الإدارة العامة ،2004م.

20. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل،ط3،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2001م.

21. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل،ط3،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2014م.
22. ماريا مرسي، المرأة والأمن الإنساني عمان: المجلس الوطني لشؤون المرأة، 2011م.
23. مثنى فائق مرعي العبيدي، مقاربات نظرية في السياسات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2019م.
24. محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والسياسة المقارنة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، د،ت.
25. محمد نور البصراتي، المقاربة الأمنية في توجيه السياسات العامة ودورها في صناعة التطرف والأرهاب، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 26 ، (31 ديسمبر 2019 م).
26. مصطفى عبدالله أبوالقاسم أبوخشيم، نظرية السياسة العامة، المركز الديمقراطي العربي،برلين – ألمانيا 2021م.
27. مها يحيى أحمد حسين، تحليل السياسات العامة، التطور والمنهجية "مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية "كلية التجارة،جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس والخمسون، 2018م.
28. نائل عبدالحافظ العواملة، تحليل السياسات العامة – مدخل نظامي تطبيقات من الأردن والخليج العربي، عمان:مركزأحمد ياسين، 1999م.

29. النعمي السائح العالم ، مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها، العدد11، خريف 2016م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Thomas R Dye، Understanding Public Policy ،7ed، Newjersey، Prentice Hall، Engel Wood Cliffs، 1992.
2. Harrold،Lass Well، Polittics: Who Gets What، When، How، (New yprk Meridian Books، Inc)، 1958.